



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

أرضية الندوة

تشهد الدول المغاربية، على غرار جل بلدان العالم، جدلا حادا بين دعاة الحريات الفردية والرافضين لها، وينافح الاتجاه الأول عن مبدأ حرية الاختيار وحق التصرف؛ فالإنسان، حسب هذا الطرح، قادر بإرادته الحرة على حسن الاختيار والقدرة على التصرف في جسده وأملاكه، ما دام فعله لا يشكل ضررا على الأفراد الآخرين والمجتمع، إذ يتمتع بحق أصيل وطبيعي لا يختلف عن باقي حقوق الإنسان، التي تتخذ مظاهر مختلفة، جعلت العديد من الدول تستجيب لمطالب أبنائها بالاعتراف القانوني بها، ونقلها من المحرّم "الطابو" إلى الفعل الشرعي، كما اعترفت بها بعض مؤسسات حقوق الإنسان الدولية.

ويستند أصحاب التوجه أعلاه إلى عدة حجج، من بينها أن هذه الأفعال أصبحت واقعا في جميع المجتمعات، يتم التستر عليها خوفا وليس بإرادة عاقلة، كما أن التطور التقني قدم للإنسانية عدة سبل لتجاوز العواقب السلبية لمثل هذه التصرفات، وأما القيود التي تمارس باسم المجتمعات (المحافظة) والديانات، فهي لن تحد منها وإنما ستدفع الأفراد إلى "الصراع من أجل الاعتراف" بحقوقهم، خاصة في مجتمع الشبكات العالمي، الذي يجعل الناس يتواصلون بسهولة، وازدياد سلطة قوى الضغط بأشكالها المختلفة، مما سيضفي على هذه المطالب بُعدا عالميا وليس قضايا فردية معزولة.

بالمقابل يتمسك الرافضون لهذه المطالب، بحجة احترام خصوصية المجتمعات وثقافتها ودينها؛ فالكل أفضل من الجزء، وإذا تعارضت مصالح الفرد مع الجماعة تعطى الأولوية للجماعة، كما أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ربطت بين ممارسة الحقوق وواجب احترام الجماعة التي ينمو فيها الفرد، وأن الحقوق تتخذ شكلين: حقوق لا تقبل القيد (من قبيل مبدأ الأصل براءة الذمة، ومنع التعذيب والمعاملات الإنسانية...)، وحقوق مقيدة بالقانون الوطني (حرية الرأي و التعبير، حرية المعتقد...)، وذلك احتراما لمقتضيات النظام العام الذي يختلف باختلاف المجتمعات. بينما أسست الحداثة الغربية لعدة قيم من قبيل الحرية المقيدة بالقانون. فالحرية



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

هي أن تفعل ما تسمح به القوانين، وأن طاعة القانون واجب، مما يعني أن الحق هو الواجب لا يمكن الفصل بينهما، مما يفرض عدم القيام بأي فعل لا يبيحه القانون الوضعي الناتج عن إرادة جماعية، ويعبر عن حقيقة هذه الإرادة.

في سياق ذلك، يحضر المعطى العلمي الذي يحاول مناقشة هذه الطروحات المتناقضة، مشددًا على ضرورة استحضار الأبعاد السوسولوجية والسياسية والاقتصادية والطبية والتاريخية، أثناء مناقشة هذه المواضيع السجالية بالضرورة، سيما أن هذه المواضيع طالما كانت محور تفكير المختصين في مختلف المجالات، إذ ظهرت عدة كتابات ونظريات رامت البحث عن سبل لشرح أصل المشكل، وتبديد مواطن الخلاف، وابتكار مخارج للمجتمعات حتى يستطيع المختلفون العيش في الكيانات السياسية التي اتخذت شكل دول، وما يستدعيه هذا التحول من قضايا طارئة على الاجتماع الانساني.

هنا تبرز المقاربة القانونية بشكل لا يمكن إغفاله، مادامت أطراف النقاش تحاول أن تنقل الحوار من فضاء التفكير الأرحب إلى ميدان الواقع حيث الأجرأة، وقد أدى هذا الطلب على القانون إلى إعادة إحياء النقاش حول علاقة القاعدة القانونية بالمجتمع، و حول ما إذا كانت تُنتج السلوك داخل المجتمع أم أنها تبقى رهينة بتطور المجتمع، أو بمعنى آخر: هل على المشرع القانوني أن يؤسس لقوانين قد تبدو أنها لا تساير رغبات ما يصطلح عليه "الأغلبية" أم عليه أن يراعي عديد الظروف المحيطة بالعملية التشريعية؟

الشيء الذي يتطلب دراسة كفيات وأشكال التأثير المتبادل بين القانون والمجتمع و أثر ذلك على إنتاج الخطاب القانوني حول الحريات الفردية، على اعتبار أن القانون ليس بناء معياريا منفصلا، كما أنه ليس مجرد نصوص متقنة الصياغة؛ مُحايدة بالمطلق أو مستقلة تمام الاستقلال عن حاملها الاجتماعي؛ فالقيم السياسية والأديولوجية والاقتصادية والدينية تبقى حاضرة في ثنايا القانون بهذه الدرجة أو تلك، وفي مقابل ذلك، قد يؤدي العجز عن ربط القانون بالنظام الاجتماعي إلى تجاهل أو ازدراء من قبل المجتمع، مما قد يؤدي إلى إعطاء صورة زائفة أو مضللة كليا عن النظام الاجتماعي القائم من قبل أحكام القانون.



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

كما يثير البحث في الحريات الفردية، مشكلات أخرى لا تقل أهمية وصعوبة عن مفهوم الحرية الفردية نفسه؛ ونخصّ بالذكر منها: مشكلة الإرادة، مشكلة المسؤولية، مسألة القانون، مسألة الحق، ظاهرة السلطة والحتمية، إشكالية الواجب، مشكلة التعاقد، ظاهرة الدولة ... إلخ. مما يؤدي إلى القول بأن تعقيد النقاش حول موضوع من هذا الحجم لن يتمّ إلا عبر مقارنة جامعة تستدعي جميع الأسئلة المحيطة، من قبيل: هل يمكن للحرية الفردية أن تتحقق في ظلّ وجود العديد من الحتميات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية...؟ كيف يمكننا اعتبار الحرية مجالاً للصراع السياسي والثقافي؟ وإلى أيّ حدّ يمكن إخضاع الحرية لدى الإنسان للتنظيم القانوني والتدبير السياسي والاجتماعي؟ وهل يمكننا تصوّر حريات فردية من دون قوانين منظّمة لها؟ لمن الأولوية هل للحرية أم للقيد؟ وهل يمكن للقانون في مجتمعات قائمة تاريخياً على فكرة الجماعة أن يعترف بهذه الحريات؟ وهل يمكن للقانون أن يسمو على الواقع أم إنه لا بد أن يبقى تعبيراً وفيها وصادقاً عن طبيعة المجتمع؟ وكيف يمكن أن ننتقل إلى قانون ضامن للحريات وموازن القوى السياسية؟ وهل المشكلة تكمن في القانون أم في الخصوصية الثقافية للمجتمعات؟ وهل ينبغي للسياسة أن تُؤسّس للحريات أم تعيقها؟ هل يمكن تصوّر الأخلاق والاجتماع البشريين من دون تصوّر وجود الإنسان كفرد وذات حرّة واعية بشروط وجودها التاريخي والاجتماعي والسياسي؟ ما الإنسان الحرّ والمجتمع الحر والدولة الحرة؟

انطلاقاً من هذا المبتغى، تنشُد هذه الورقة دعوة السادة المفكرين والكتاب والأساتذة الباحثين، للمشاركة بأفكارهم وتصوراتهم ومناقشاتهم العلمية والفكرية قصد تبادل وجهات النظر والرؤى حول المسألة، آمليين أن تساهم المحاور التالية في توضيح المراد من هذه الندوة:



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

1. الحريات الفردية في مقاربات البيولوجيا، علم النفس والسوسيولوجيا (الجنسانية والتمثلات الاجتماعية)؛
2. الحريات الفردية في المقاربات التاريخية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية؛
3. الحريات الفردية في الفكر والفلسفة السياسيين؛
4. الحريات الفردية وجدلية الكونية والخصوصية؛
5. الحريات الفردية و الكرامة الإنسانية؛
6. إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان بين السعي لرُفد القوانين الداخلية وإشكالية التحفظات؛
7. التنصيصات الدستورية في سياق التوفيق بين عالمية حقوق الانسان والمحافظة على الخصوصية؛
8. الحريات الفردية من خلال دراسة مقارنة للأديان؛
9. الحريات الفردية وسؤال الأخلاق؛
10. مصادر القانون في ظل التحولات المتّردة؛
11. الحريات الفردية من خلال قضايا مجتمعية سجالية؛
12. أثر وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة على تنميط الحريات الفردية.

نواظم المشاركة

- تُمنح الأولوية للأوراق التي تحمل إضافات نوعية في للموضوع، وتعتمد المنهجية العابرة للتخصصات، وأيضاً للدراسات الميدانية؛
- ترسل البحوث باللغات العربية أو الفرنسية أو الانجليزية في صيغة (word) بحجم 16؛



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

- يشترط في البحث أن يكون في سياق أرضية الندوة وإشكالياتها، وألا يكون منشورا من قبل، وأن يتّسم بالراهنية، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجِدّة والمواكبة؛
- ينبغي أن يكون نص البحث ما بين 4000 و 6000 كلمة (يتضمن المراجع والهوامش)؛
- يرفق البحث بملخص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- أن تحترم الضوابط العلميّة والأكاديميّة في كلّ ما يتعلّق بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع والهوامش التي تثبت متسلسلة في أسفل كل صفحة؛
- تُعرض البحوث على محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة؛
- لا يتم الردّ إلا على أصحاب البحوث التي يتم قبولها.

تواريخ الندوة

- تُرسل مشاريع الأبحاث في 500 كلمة، وتتضمن بالأساس العنوان والإشكالية والفرضيات؛
- يرفق الملخص بمختصر السيرة العلمية للباحث لا تتجاوز صفحة واحدة: (وتتضمن أساسا: المدينة، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، صورة شخصية، الدرجة العلمية، التخصص الدراسي، الجامعة، ونبذة عن الأبحاث المنجزة وخاصة تلك التي لها علاقة بالموضوع).
- آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: **15 يناير 2022**؛
- الرد على أصحاب المشاريع المقبولة فقط: **30 يناير 2022**؛
- آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية الأولية: **30 أبريل 2022**؛
- تعرض الأوراق النهائية على تحكيم مزدوج، ويراسل أصحابها بالنتيجة: الاعتذار أو إدخال الملاحظات، أو الإجازة من دون ملاحظات، وذلك **قبل نهاية شهر ماي 2022**؛
- تنظم الندوة في **يوليوز 2022** بمدينة أكادير؛



"جدل الحريات الفردية في المنطقة المغاربية"

- تمنح مهلة شهر واحد لأصحاب لأوراق التي عرضت خلال المؤتمر من أجل تجويدها، وتهيئها للنشر بعد تحكيمها مرة أخرى، لكي تنشر في كتاب جماعي أو ضمن أحد أعداد مجلة "تكامل للدراسات متقاطعة المعارف"؛
- البريد الإلكتروني للتواصل مع اللجنة المنظمة:

libertyandlaw20@gmail.com

ملاحظات

- ✓ يتحمل المنظمون تغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين ولا يتم التعويض عن التنقل سواء بالنسبة للمغاربة أو الأجانب؛
- ✓ إذا تعذر حضور المشاركين من خارج المغرب، فإن المشاركة تتحول "عن بعد"؛
- ✓ إذا تعذر تنظيم الندوة حضوريا، فإنها ستتحوّل إلى ندوة افتراضية، مع ضمان نشر أوراقها في جميع الأحوال.

تنسيق أشغال الندوة والكتاب

ذ. فريدة بناني	ذ. ابراهيم اولتيت
ذ. فتيحة التوزاني	ذ. عبد الرحيم العلام
ذ. اسماعيل أوقادي	